

فان فعلا كذا طلقت ثلثا سواء كان معها او وحن وان وضع
راسه على وسادة نعه وحن او معها لم يحن ولو قال
لا امراته اكرها بي بستر نوفر وكنتم فانت طالق لا يصير حولاها
اذ لم ينو قربانها لانه غير مستعمل في ارادة القربان وله حقيقة
وهو جعل رجلية في فراشها فاذا طلق طلقت بهذا الفعل
الحقيقي ولا تطلق اذا قربها من غير دخول في فراشها وان نوى
القربان صدق في بينوته بترك قربانها اربعة اشهر
والا يصدق في صرف الطلقات عنها بدخولها في فراشها معها
من غير قربان وان دخل في فراشها وهي ليست في الفراش
ان كان الحال يدل على انه كره استعمال فراشها بما مثنتها
يحنث في دخول فراشها بدونها وان كان الحال يدل على انه
كره مضاجعتها لم يحنث الا بدخولها في فراشها وهي فيه
امراة قالت لزوجه امرابوك با تو بوزن نسبت من اطلاق
ده فقال جون توري طلاق واده شد وقال لم نوا الطلاق
فانه يصدق في معتق له امراة مندية معتقة جريا
على سنانه من غير حضرة المرأة والاسبق ما يدان على ارادة
طلاقها وادم سندستان اتمقت طلاق لا يقع الا عند سنان

اسم للبلدا دون اسلمها فان قيل قد قلتم يجوز الاضرار
بالفارسية بندس از دبه يعني اسلمه ديه فقد قلتم يجوز
الاضرار من كانه قال وادم اسلم سندستان لم لا يقع قلنا
هو على اختلاف المشايخ فيمن قال طلقت نسا بعد وادم
بعدا ديه والصحاح ان يقال لا تطلق من الا ان اسلم سندستان
رجال ونسا فاذا جمع بين الاسلم وغير الاسلم لا يقع وكذا
ينبغي ان يكون الجواب في اسلم بغداد وانما الخلاف في نسا
بغداد ومن محال المطلاق رجل ادعى على اخر انك وهبت
لي كذا وحلف بالطلاق على ذلك وانكر المدعي عليه لا يقع طلاق
المدعي اذ هو صادق في دعواه لانكار الطلاق ولا يثبت
مادة عاه من الهبة لانه يدعى والاخر منكر وقد مر حسن هذا
في الباب الثاني امراة وكلت رجلا ان يزوجهما فقال ان تزوجهما
بغير شهود لا يصح وان طلقها لا يقع وهذا ظاهر فان كانا
مجتمعين زمانا اجتماعا ظاهرا ثم طلقها نكاحا يقع ولا يمكن
ان يتزوجها في الحال لانها في هذه الحالة لا يصدق ان على
بطلان هذه الطلقات لان اجتماعهما مع دعوى النكاح
ظاهر اقرار بصحة النكاح فان قال الوكيل الامر كما قال